الكويت والاتفاقات البترولية... إلى أين

بقلم : عبدالله محمد النيباري

ارتبط الكثير من دول العلام النفطية بأنواع عدة من الاتفاقات البترولية مع الشركات النفطية العالمية. هذه الاتفاقات أخذت أشكالاً تم تقسيمها إلى نظامين: النظام الامتيازي Concession System والذي يشمل الإتاوة والضرائب والنظام التعاقدي Contractual System والذي يشمل اتفاقات المشاركة الإنتاجية Production Sharing Contracts النفطية واتفاقات الخدمات Service Contracts.

وتغطي الاتفاقات البترولية كل المراحل التي تؤدي إلى إنتاج النفط وتسويقه من مراحل الاستكشاف إلى التطوير والإنتاج.

وأهم العوامل المهمة في الاتفاقات البترولية هي نسبة المخاطرة، التمويل المالي، الجدوى الاقتصادية، إدارة المشروع، تقسيم الإنتاج النفطي ونسبة المشاركة الأجنبية والوطنية إلى جانب ذلك كله هناك بعض النقاط القانوني والمهمة في مثل هذه الاتفاقيات والتي يجب الاهتمام بها مثل التخلي عن بعض مساحات الامتياز، والمحافظة على البيئة، شراء حصص الحكومة من النفط الخام، تسويق الغاز، ملكية المرافق والمعدات النفطية، تدريب الكوادر النفطية ومستوى القوى العاملة الوطنية.

وظهرت الاتفاقات البترولية الأولى في أمريكا ورومانيا حينما ظهرت الحاجة إلى وجود علاقة قانونية بين المستثمر أو المقاول والذي تمثله الشركات النفطية وبين صاحب الأرض والذي تمثله الدول.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى اتجهت الأنظار إلى الشرق الأوسط حيث أبرمت حكومات المنطقة العربية خلال النصف الأول من القرن العشرين وحتى بدايات الحرب العالمية الثانية اتفاقات الامتياز Concession Agreements طويلة الأمد مع الشركات النفطية الغربية الكبرى. من بين هذه الاتفاقات اتفاقية العام 1925 بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية والتي أصبح اسمها بعد ذلك شركة نفط العراق، وكذلك اتفاقية شركة نفط الموصل التي وقعت العام 1932 وشركة نفط البصرة العام 1938. كما حصلت الشركات الأمريكية على امتياز للتنقيب عن النفط في السعودية العام 1932 ومنحت الكويت العام 1934 امتيازاً لشركة نفط الكويت الإنجليزية – الأمريكية.

تشمل هذه الاتفاقات مساحات شاسعة تغطي كل الدول المطلة على الخليج العربي بما فيها العراق وإيران وبآجال طويلة مقابل تعهد الشركات الغربية بدفع إتاوة Royalty أو مبلغ مقطوع مقابل كل برميل يجري استخراجه أو تصديره.

وكان لقرار تأميم النفط في إيران العام 1951 رغم سقوط مصدق، منعطف كبير في تاريخ العلاقات بين الدول المنتجة والشركات البترولية الكبرى حيث تنبهت الدول العربية المنتجة للنفط إلى الدور السياسي الذي يلعبه النفط في المنطقة ومساهمة هذه الدول في إدارة صناعتها النفطية.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية تغيرت صورة الاتفاقات البترولية النفطية بعض الشيء في فترة الخمسينيات حيث طبق مبدأ مناصفة الأرباح (50 في المائة- 50 في المائة)بين الحكومات والشركات البترولية الغربية والذي يعني زيادة ضريبة الدخل حتى تصبح الإتاوة Royalty وضريبة الدخل Income Tax مساوية إلى 50 بالمائة من الربح الصافي Net Profit وحاولت شركة "أموكو" كسر هذه النسبة حينما قدمت نسبة 55 بالمائة إلى الحكومة اليمنية وكذلك عرضت المشاركة في شركة النفط الوطنية في إيران.

قامت الدول العربية المنتجة للنفط في فترة الستينيات بإنشاء المؤسسات والشركات الوطنية للنفط بعد تأثير حركات التحرر العربية وظهور التناقض في المصالح بين حكومات الدول العربية المانحة للامتياز والشركات النفطية الغربية إلى جانب تأثير تأميم قناة السويس والذي أدى إلى تدخل حكومات الدول العربية على نشاط الشركات في مجال التشغيل والإنتاج وإلى تحديد حجم الكميات المصدرة وكذلك مستوى الأسعار المعلنة.

وظهرت بعد ذلك **اتفاقات المشاركة الإنتاجية** Production Sharing Contracts بعد تأميم النفط في العراق والذي عجل في إجراءات المفاوضات مع الشركات الغربية والتي كانت تماطل في القبول في نظام المشاركة حتى العام 1972 حينما وافقت على مشاركة الدول المنتجة بنسبة 25 بالمائة من عملياتها في هذه الدول لقاء تعويض احتسب على أساس القيمة الدفترية المعدلة لموجودات الشركة وشريطة إمداد الشركات بجزء من نفط المشاركة يتناقص تدريجياً وبأسعار تقل عن الأسعار التجارية. وتطورت اتفاقات المشاركة بسرعة حين زيدت النسبة إلى 60 بالمائة ثم وصلت إلى 100 بالمائة كما حدث في اتفاق الكويت مع شركة نفط الكويت المحدودة العام 1975.

في الوقت نفسه الذي ظهرت فيه اتفاقية المشاركة النفطية ظهرت **اتفاقات تقديم الخدمات النفطية** Service Contracts لقاء أجور معينة كما حدث في أبوظبي وكذلك قطر كما ظهرت في أمريكا اللاتينية في فترة السبعينيات وكانت البديل لاتفاقات المشاركة النفطية.

لنستعرض هذه الاتفاقات في شكل عام ونرى أهميتها في توجه دولة الكويت نحو الاستعانة بالشركات النفطية العالمية لزيادة الإنتاج من حقول الشمال.

اتفاقية الامتياز النفطي Concession Agreement وتعني Royalty أو الإتاوة وضريبة الدخل Income Tax تعتبر أقدم الاتفاقات وأكثرها شيوعاً في الاستخدام ويعني حق الشركات النفطية بالاستكشاف والإنتاج وتسويق النفط نقابل دفع كل المصاريف والضرائب والإتاوات إلى

الحكومات. وكانت بداية الاتفاقات مجرد إتاوات بسيطة تدفع للحكومات ثم ازدادت قيمة هذه الإتاوات وكذلك أضيفت لها الضرائب عندما أصبحت الحكومات أكثر قوة. وأنواع الإتاوات تعتمد على مقياس انزلاقي Sliding Scale يزداد طبقاً لمستوى الإنتاج كما أنها تختلف في المناطق البحرية Offshore عن المناطق البرية Onshore إلى جانب عمق المياه والمسافة إلى البر وهناك قياسات مختلفة للنفط الخام والغاز الطبيعي وكذلك LPG (غاز البترول السائل) كما تعتمد على نوعية الخام. في حالات معينة تشارك الشركات الوطنية النفطية كمالكة أسهم Equity Owner وهنا لا تتدخل الحكومات في الأعمال التي تقوم بها الشركات النفطية بل تكون بصفة مراقب وعند توزيع العائدات النفطية فإن الإتاوة تخصم أولاً من العائدات الكلية Gross Revenue والباقي والذي يسمى العائدات الصافية Net Revenue توزع منها كل المصاريف من تشغيل واستهلاك التي تحملها المقاول وتؤخذ العائدات الباقية والتي تسمى الدخل الضريبي Taxable Income ونخصم منه الضرائب بما فيها ضريبة الدخل للدولة والباقي يأخذه المقاول كأرباح صافية. والمرونة في مثل هذه الاتفاقيات تتمثل بإضافة ضرائب نفطية خاصة لتتكيف مع ارتفاع أسعار النفط.

اتفاقات المشاركة الإنتاجية Production Sharing Contracts ظهرت هذه الاتفاقات للمرة الأولى في إندونيسيا في المجال الزراعي ثم طبقت في أول اتفاقية نفطية في العام 1966. وتتم هذه الاتفاقات بين حكومات الدول والشركات النفطية وتمثل عادة الشركات النفطية الوطنية الحكومية في مثل هذه الاتفاقات. وتهتم هذه الاتفاقات بثلاثة أمور هي استرداد تكاليف النفط Cost Oil وأرباح النفط Profit Oil وضريبة الدخل Income Tax . ويتمثل استرداد تكاليف النفط في أخذ نسبة من الإنتاج تكون عادة بين 20 –40 في المائة لدفع كل المصاريف والتي تمت في مراحل الاستكشاف المختلفة وكذلك مراحل التطوير تدفع للشركات النفطية أو المقاول.

وتحدد في هذه الاتفاقية نسبة مشاركة الشركات الوطنية عند بداية الإنتاج كما يعمل حساب تدريب العناصر الوطنية وكذلك عدد السنوات لكل مرحلة من مراحل التنقيب وعدد الآبار ونسبة التخلي Relinquishment من الامتياز النفطي وطرق البحث وتقاسم الإنتاج Production Split في هذه الاتفاقية ينم طرح تكلفة النفط من الإنتاج الكلي Gross Production وتقسيم الإنتاج الباقي والذي يسمى أرباح النفط بين الشركات النفطية والحكومة وتختلف النسبة بين دول وأخرى، ففي إندونيسيا ينم الاقتسام على نسبة 65 في المائة للدولة و35 في المائة للشركة النفطية بينما في مصر تكون نسبة 85 في المائة للدولة و15 في المائة للشركة النفطية. كما أن النسبة تختلف حسب الإنتاج. وكل مرافق الإنتاج في مثل هذه الاتفاقات تعود إلى ملكية الدولة بعد أن تأخذ الشركات النفطية جميع مصاريفها.

اتفاقية الخدمات ذات المخاطرة Risk Service Contract وتعني أن يقوم المقاول أو شركات النفط بدفع كل المصاريف المتعلقة بالاستكشاف والتطوير والإنتاج للنفط وتحمل كل المخاطر وفي المقابل إذا نجحت جهود الاستكشاف فإن الحكومة ستسمح للمقاول باسترجاع مصروفاته من خلال بيع النفط والغاز وإعطاء أرباحاً تعتمد على نسبة من باقي العائد النفطي علي شكل نفط أو نقد. تستخدم هذه الاتفاقات في غالبية دول أمريكا الجنوبية مثل البرازيل والإكوادور وفنزويلا وغيرها. ففي البرازيل يدفع المقاول مصاريف الاستكشاف والإنتاج برأسمال مخاطر وفي مرحلة الإنتاج تأخذ الشركة"بتر وبراس" الحكومية الإنتاج كله حيث تخصم مصاريف الاستكشاف والإنتاج التي دفعها المقاول من الإنتاج الكلي من دون فؤاد وتكون الأتعاب المدفوعة للمقاول والتي تسمى Service Fees عبارة عن جموع حجم الإنتاج النفطي ربع السنوي خلال العام – المكتشف بواسطة المقاول- مضروباً في النهاية بسعر النفط في السوق العالمي.

في الإكوادور تستخدم عاملاً يسمى بعامل الأرباح(R) (Profit Factor) لحساب اتفاقية الخدمات حيث تكون حقوق المقاول مبينة على استرداد التكاليف وأتعاب الخدمة والتي تفرض عليها ضريبة بنسبة 40 في المائة كما أن جزأ من حساب أتعاب الخدمة تعتمد على معادلة خاصة يدخل في حسابها عامل الأرباح (R) ذو مقياس متأرجح تحسب قبل حساب استرداد التكاليف Cost Recovery) والتي تختلف حسابياً عن طريق اتفاقية المشاركة أو اتفاقية الخدمات الأخرى.

اتفاقية الخدمات (Service Contract وهي اتفاقية خدمات خالصة للعمليات البعيدة عن المخاطر Risk-Free Operations حيث تدفع للشركات النفطية مصاريف ثابتة Flat Fees لتأدية خدمات متنوعة للدولة مثل حفر الآبار وتطوير الحقول وإنتاجها ولا تستخدم عادة في عملية الاستكشاف في مثل هذه الاتفاقات. وفي بعض الأحيان يتحمل المقاول بعض المخاطر خصوصاً الفنية في عمله. تطبق هذه الاتفاقية مع الدول التي تمتلك رأس المال ولكنها تفتقد إلى الخبرة العالمية والتكنولوجيا. في أمريكا الجنوبية تعاقدت الحكومة الفنزولية مع بعض الشركات النفطية العالمية لتطوير حقولها مقابل أتعاب خاصة وكذلك الحكومة الأرجنتينية تعاقدت مع مجموعة شركات عالمية أجنبية مثل "ماراثون" و "أموكو" و "شل" وغيرها للقيام بعمليات الحفر والتطوير في بعض المناطق في الأرجنتين. كذلك قيام شركة "توتال" بتشغيل حقل زكوم البحري في أبوظبي مقابل مصاريف ثابتة تدفع لكل برميل منتج. كما أن خدمات الأشخاص المعارين في صفة مؤقتة إلى الشركات النفطية الوطنية في قطر تدفع أتعابها مقاسه إلى أسعار النفط الخام القطري . والفرق بين اتفاقات المشاركة الإنتاجية واتفاقات الخدمات يكمن في من يمتلك ماذا وكيف. في المشاركة الإنتاجية فإن المقاول يأخذ حصة من الإنتاج وبالتالي فإن له حقاً في النفط المستخرج بينما في اتفاقية الخدمات فإن المقاول يأخذ حصة من الأرباح في حالة اتفاقية الخدمات ذات المخاطرة أو أتعاباً ثابتة في حال اتفاقية الخدمات الخالصة Pure

Service Contracts ولكن ليس حصة من الإنتاج تحت شروط خاصة يمكن للمقاول تحت نظام الخدمات أن يشتري النفط الخام من الحكومة بسعر مخفض ولكن بطريقة تختلف عن طريقة التملك. وهناك أنواع أخرى من الاتفاقات البترولية ولكن استخداماتها محدودة ووفق شروط خاصة ومثال ذلك المشاريع المشتركة Joint Ventures والتي تكون عادة بين شركتين أو تكون بين الشركات الحكومية وإحدى الشركات النفطية من خلال مساهمة الدولة بنسبة يتفق عليها. والمساعدة الفنية Technical Assistance تستخدم فقط في عمليات ومشاريع تحسين مستوى الإنتاج Enhanced Oil Recovery. وأخيراً اتفاقية نسبة المردودRate Of Return والتي عادة ما تكون ضمن المشاركة النفطية أو الامتياز وهي تعتبر اتجاهاً جديداً في الصناعة النفطية.

وأخيراً لكل من هذه الصور من الاتفاقيات النفطية مزاياها وفوائدها. مثلاً اتفاقية الامتياز النفطي Concession Contracts واضحة وأكثر انتشاراً ولكنها تفتقد إلى المرونة يأخذ فيها المقاول الحصة الأكبر من الإنتاج من الحكومات. اتفاقية المشاركة الإنتاجية فيها مرونة أكثر من ناحية توزيع حصص الإنتاج ومدة الإنتاج بينما اتفاقية الخدمات ذو المخاطرة غير جذاب لهؤلاء الذين يبحثون عن مصدر كبير للنفط الخام بينما اتفاقية الخدمات تكون محدودة لإنتاج معين ومدة معينة أو عندما تمول الشركات النفطية الوطنية استثمارات كبيرة جداً.

من هذا السرد كله كيف نرى اتجاه الكويت وأي اتفاقية تقبلها الكويت مع الشركات النفطية؟ اتفاقية الامتياز انتهى عهدها منذ خمسين عاماً لا سيما في الشرق الأوسط وهي تضر بمصلحة الكويت أكثر مما تفيدها كونها تعني امتلاك خاص لمصادر النفط. اتفاقية المشاركة الإنتاجية تعني أن المقاول له حصة في النفط المستخرج وكذلك مرافق الإنتاج إلى أن يسترجع مصاريفه ولا أعتقد أن الكويت تقبل بالمشاركة الإنتاجية. اتفاقية الخدمات (ولا يعني Risk Service Contract) قد تكون الأفضل لاسيما إذا تكلمنا فقط عن اتفاقية خدمات خالصة لتقديم التكنولوجيا وزيادة الإنتاج إلى مستوى معين يدخل فيها تطوير الحقول وزيادة إنتاج النفط منها وليس الاستكشاف. وإن المقاول في مثل هذه الاتفاقية يأخذ أتعاباً ثابتة تدفعها له الدولة لكي يسترد مصاريفه.

الشركات النفطية الغربية بدخولها الساحة الكويتية تضع مصالحها فوق كل شئ . لديها الإمكانات العالية في تكنولوجيا البترول كما يوجد لديها المتخصصون في كل مجالات الصناعة النفطية وأن أهدافها علمية تجارية مالية وأن ما تنفقه من أموال وجهد ووقت يجب أن يكون له مقابل وأن تسترد أتعابها بسرعة وبطريقة سهلة.

الكويت تضع مصالحها فوق كل شيء خصوصاً وأنها دولة نفطية ومن دول "أوبك" تريد زيادة دخلها القومي وأن تستفيد قدر استطاعتها من التكنولوجيا التي ستقدمها الشركات النفطية العالمية وأن يستفيد شبابها من التكنولوجيا الحديثة في مجال البترول وأن يسعى إلى تطبيقها في الحقول النفطية الأخرى.

الكويت لا تسعى إلى هيمنة الشركات النفطية الأجنبية ولا أن تكون تحت سيطرتها أنها دولة ذات سيادة وأن مبدأ التعاون هو الذي يجب أن يسود وق أسس لا تضر بمصلحة الطرفين.